في زيادة هذا القيد اشعار بما ذهب اليه بعض الاصوليين من ان الاصل في كل امارة ان تكون مانعة لا سببا ولا شرطا
قال الغزالي بل نجعله للاصل عن عمر بقال انه مثل احدثه المتاخرون وامّا
الرفع بعبارة عن نصب الشارع امارة على حكم من تلك الاحكام الخمس كذلك يعني
ان الحكم الوضعي عبارة عن جعل الشارع امر من الامور امارة على حكم من تلك الاحكام
الخمسة سواء كان ذلك الجعل امارة من قبل المكلفين كجعل السرقة سببا في قطع
اليد او يكون من قبل الله تعالى كجعل زوال الشمس سببا لايجاب صلاة الظهر مثلا وقوله
نصب الشارع امارة اشارة بذلك امارة الى ان حكم الله تعالى ليست تابعة للاسباب
والشروط الموانع بل هذه الامور امارات على الاحكام تعرف بها نحن منها
فجعلها علينا وليس شيء منها باعثا لله جل وعز على حكم من الاحكام كما زعم
من قال وبتقدير ح وهو السبب والشرط والمانع هو الفقيه يعود على الامارة
ووجه انحصار الامارة في هذه الثلاثة ان ما يجعله الشرع امارة على حكم من تلك
الاحكام اما ان يجعل كل واحد من وجوده وعدمه امارة دليلا او يجعل وجوده
فقط امارة او يجعل عدمه فقط امارة فالاول السبب والثاني المانع والثالث
الشرط ح بالسبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته كزوال
الشمس مثلا لوجوب الظهر فخرج بقوله بالسبب ما كان بجعل وقوله يلزم من
وجوده الوجود بصلاتي به الشرط والمانع فقوله ومن عدمه العدم يخرج من
الدليل الحكم من الكتاب والسنة والاجماع والقياس فان الدليل يلزم من العلم به
وجود الوجود ولا يلزم عدمه لا يلزم من عدمه العدم واما السبب فانه يلزم
كوجوده وعدمه وقوله لذاته يخرج السبب الذي لا يلزم من وجوده الوجود كما
رتب انتفاء الشرط كالعقل والبلوغ ووجود مانع لوجود السبب كالحيض
الذي يقارن دلوك الوقت ونحوه فان السبب هذا انه يقتضي وجود المسبب واما
انتفاء المسبب لحكم مانع فهو من وجود المانع او فقد الشرط ويدخل تحت هذا

الفقيه

الفقيه السبب الذي يلزم من عدمه العدم لمقارنة عدمه وجود سبب
اخر كوجود البول المقارن لعدم الغايط الذي هو واحد اسباب وجوب الطهارة
ح والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم
لذاته مثل اكمال الحول مثلا لوجوب الزكوة فخرج الشرط في اللغة هو العلامة ومنه اشراط الساعة اي علاماتها واما في الاصطلاح بمعناه ما ذكر وهو
ينقسم الى ثلاثة اشرط عقلي وشرط عادي وشرط شرعي فمثال الشرط
العقلي الحيوة للادراك فانه يلزم من عدم الحيوة عدم الادراك ولا يلزم
من وجوب الحيوة وجود الادراك ولا عدمه لانه قد توجد الحياة ويكون
معها قيبة بنوم او اغماء او جنون حتى لا يدرك الحي مع هذه الاشياء شيئا
اصلا ومثال الشرط العادي النكفة في الرحم للولادة فانه يلزم من وجود النكفة
في الرحم بعد الولادة ولا يلزم من وجود النكفة في الرحم وجود الولادة ولا عدمها
لانها بعد ان توجد في الرحم قد يجوز الله الولادة وقد لا يكون بعدها ومثال الشرط
الشرعي الطهارة لصحة الصلاة وتمام الحول لوجوب الزكوة في العين والماشية
مثلا فانه يلزم من عدم الطهارة مع القدرة على تحصيلها عدم صحة الصلاة ولا يلزم
من وجود الطهارة صحة الصلاة ولا عدمها لانه قد يزيل بعد حصول
الطهارة باختلال ركن من اركانها ونحو ذلك ح وكذلك يلزم من عدم تمام الحول
عدم وجوب الزكوة في العين الماشية ولا يلزم من حصول تمام الحول وجوب الزكوة
فيهما لتوقفه على سبب وهو ملك النصاب ملكا كاملا وزيادة في الشرعي
في الماشية ان جزء العلة بجميعه ومجموع الاربعين العين الماشية ونقيض مانع
الكفر والرق فيهما ح وقوله لذاته راجع الى الجملة الاخيرة وهو قولنا ولا يلزم من
وجوده وجود ولا عدم لذاته وجود الشرط هو الذي يقتضي فيه ان يضيفه وجود
مانع يلزم عدم المشروط حينئذ لكن لا بالنظر الى ذات الشرط بل بالنظر الى ذات

ونقيض مانع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)